

Distr.
LIMITED

E/1996/L.30
23 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه -
٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والهيئات
الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع التالي:
تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر

مشروع الاستنتاجات المتفق عليها المقدم من نائب رئيس
المجلس، السيد غيرهارد فالتر هنتس، (ألمانيا)

١ - يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما مع التقدير بتقرير الأمين العام بشأن تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (E/1996/61) والتوصيات الواردة فيه الرامية إلى وضع صيغة لتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الأنشطة الوطنية للقضاء على الفقر.

٢ - وقد توصل المجتمع الدولي إلى توافق في الآراء بشأن الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر وألزم نفسه بهذا الهدف في مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية المعقودة في التسعينات كمسألة ملحة من النواحي الأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وقد اعتمد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية نهجا عالميا شاملا حدد نطاقا واسعا من التدابير الرامية إلى القضاء على الفقر وطلب من الحكومات أن تقوم في سياقها الوطني بصياغة استراتيجيات متكاملة للقضاء على الفقر تشتمل على أهداف ومقاصد مقيدة بإطار زمني. ورغم أنه يتعيّن على منظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أساسيا وتكميليا في دعم الحكومات في جهودها المبذولة للقضاء على الفقر، فإن المسؤولية الأساسية عن تقييم حالات الفقر وصياغة الخطط والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر وتعزيزها وتنفيذها تقع على عاتق الحكومات وتتطلب التزاما سياسيا قويا على الصعيد الوطني. ومن اللازم أيضا أن يقوم المجتمع الدولي بتنفيذ الالتزامات العالمية حيث أن الفقر لا يمثل مشكلة وطنية فحسب بل إنه يستمد جذوره كذلك من البيئة الدولية.

٣ - وتعاني جميع البلدان من مشكلة الفقر، ولكن بدرجات مختلفة من حيث حدتها.

٤ - للفقر أسباب متنوعة، من بينها أسباب هيكلية. والفقر مشكلة معقدة ذات أبعاد متعددة لها جذورها في الميدانين الوطني والدولي على السواء. ولا يمكن إيجاد حل متسق يطبَّق على النطاق العالمي. وبدلاً من ذلك، فإن البرامج المعنية بقطر بعينه من أجل التصدي للفقر والجهود الدولية الداعمة للجهود الوطنية، فضلاً عن العملية الموازية المتعلقة بتهيئة بيئة دولية داعمة، تعد أمورا حاسمة في حل هذه المشكلة. ويتصل الفقر على نحو لا ينفصم بعدم السيطرة على الموارد بما فيها الأراضي والمهارات والمعرفة ورأس المال والصلات الاجتماعية. فبدون تلك الموارد، يسهل على مقرري السياسات إهمال البشر فلا يتاح لهؤلاء البشر إلا إمكانية محدودة للوصول إلى المؤسسات والأسواق والعمالة والخدمات العامة. ولا يمكن أن يتحقق القضاء على الفقر عن طريق برامج مكافحة الفقر وحدها ولكن الأمر يتطلب مشاركة ديمقراطية وتغييرات في الهياكل الاقتصادية لضمان إمكانية حصول الجميع على الموارد والفرص والخدمات العامة كما يتطلب تنفيذ سياسات موجهة نحو توزيع الثروة والدخل بمزيد من الإنصاف وتوفير الحماية الاجتماعية لغير القادرين على إعالة أنفسهم ومساعدة الأفراد على التصدي للكوارث غير المتوقعة سواء أكانت فردية أم جماعية، أو كانت كوارث طبيعية أو اجتماعية أو تكنولوجية.

٥ - ويعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر يمثل تحدياً رئيسياً لمنظومة الأمم المتحدة بسبب أهميته كهدف عالمي. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دوراً هاماً في الجهود المتعلقة بالقضاء على الفقر عموماً وفي مساعدة الدول الأعضاء على تحويل الأهداف والالتزامات العالمية المنبثقة عن المؤتمرات الدولية والولايات القانونية لكل منظمة إلى إجراءات وأنشطة ملموسة على جميع المستويات. ونظراً لتنوع ولايات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها في مجال القضاء على الفقر، فمن الضروري تحقيق الانسجام والتنسيق بين تلك المنظمات التي تتدخل لمكافحة الفقر. وتهدف مشاركة منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها صناديق وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، في الجهود المبذولة عموماً للقضاء على الفقر إلى مساعدة الدول الأعضاء على تحويل الأهداف والالتزامات العالمية للمؤتمرات الدولية إلى إجراءات ملموسة، وخاصة على الصعيد القطري.

أولاً - تنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لأنشطة

القضاء على الفقر على الصعيد الميداني ومدى

توافر الموارد لتلك الأنشطة

ألف - تعريف استراتيجية القضاء على الفقر

٦ - ليس هناك استراتيجية وحيدة تمثل أفضل استراتيجية للقضاء على الفقر، وتختلف الاستراتيجيات من بلد إلى آخر. وتقع على عاتق حكومة كل بلد المسؤولية الرئيسية عن إجراء تقييم لحالة الفقر السائدة

فيه وتحديد استراتيجيته للقضاء على الفقر. ويعد اشتراك المجتمع المدني، ومن بينه الأفراد الذين يعيشون في فقر، وتمكين المجتمعات المحلية وإحساس الحكومة والمجتمعات المحلية إحساسا حقيقيا بالملكية أمورا أساسية في استراتيجيات القضاء على الفقر. وعلى منظومة الأمم المتحدة أن تؤدي دورا أساسيا وتكميليا لدعم الحكومات في هذا المجال وأن تقدم المساعدة إلى الحكومات، عند الطلب، وأن توجه أنشطتها الداعمة وفقا للأولويات والأهداف الإنمائية التي تتبعها الحكومات، عن طريق الممارسات التعاونية مثل مذكرة الاستراتيجية القطرية عندما تعتمد الحكومات تطبيق هذه الآلية، أو عن طريق آليات التنسيق القائمة الأخرى في الحالات التي لا تتسع فيها آلية مذكرة الاستراتيجية القطرية.

باء - الموارد اللازمة للقضاء على الفقر

٧ - حدث انخفاض في الموارد الموفرة بشروط تساهلية للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، مما جعل من الصعب على هذه المؤسسات الاستجابة للتحدي الضخم المتعلق بمساعدة البلدان على القضاء على الفقر. وتم في هذا الصدد، الاعراب عن القلق بوجه خاص إزاء عدم الوفاء بالكامل بالالتزامات المتعهد بها للتغذية العاشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية ومن المأمول أن تتوافر موارد كافية من أجل التغذية الحادية عشرة. ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن تعبئة الموارد اللازمة للقضاء على الفقر على الصعيد الوطني تقع على عاتق الحكومات، فهناك اعتراف بضرورة زيادة الموارد اللازمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وزيادة كبيرة على أساس يمكن التنبؤ به ومستمر ومؤكد يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية؛ وثمة اعتراف أيضا بضرورة تعزيز فاعلية أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر وكفاءتها وتأثيرها. وتتسم جودة وفعالية استخدام الموارد في مجال القضاء على الفقر بنفس أهمية كمية الموارد المخصصة لهذا الغرض. وينبغي بحث سبل ضمان توافر التمويل على نحو يمكن التنبؤ به ومستمر ومؤكد وخاصة في سياق الاتفاق الذي توصلت إليه الجمعية العامة في القرار ٢٢٧/٥٠.

٨ - وثمة حاجة عاجلة للسعي من أجل تحقيق الهدف المتفق عليه المتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية في أقرب وقت ممكن. ومن المفيد أيضا تعبئة موارد جديدة وإضافية ضخمة من جميع المصادر المحلية والدولية، العامة منها والخاصة ومن المصادر التقليدية والجديدة. وينبغي استكشاف طرق جديدة لتوليد الموارد المالية الجديدة العامة والخاصة عن طريق جملة أمور منها التخفيض المناسب للنفقات العسكرية المفرطة ومن بينها النفقات العسكرية العالمية وتجارة الأسلحة والاستثمارات في إنتاج الأسلحة وحيازتها مع مراعاة احتياجات الأمن الوطني بما يسمح بإمكانية تخصيص أموال إضافية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها القضاء على الفقر. وفي عملية وضع الميزانيات، ينبغي أن تكفل الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد العامة وينبغي إيلاء الأولوية لتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسينها. وقد دعا برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الشركاء المهتمين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية إلى الاتفاق على الالتزام بشكل متبادل بتخصيص نسبة ٢٠ في المائة في المتوسط من المساعدة الإنمائية الرسمية ونسبة ٢٠ في المائة في المتوسط من الميزانيات الوطنية على التوالي من أجل "البرامج الاجتماعية الأساسية". ويحيط المجلس

علما بالعمل الذي قامت به البلدان المهتمة مؤخرا من أجل وضع وتطبيق مفهوم النسبتين ٢٠-٢٠، وذلك في الاجتماعات التي أسفرت عن اعتماد التوافق في الآراء في أوسلو.

جيم - الالتزام بتنسيق أنشطة القضاء على الفقر

٩ - يجب على منظومة الأمم المتحدة، لكي تقوم بدورها الداعم، أن تتبع بنشاط نهجا منسقا ومتكاملا في المقر والميدان على السواء وبين المقر والميدان من أجل تنفيذ نتائج المؤتمرات المعقودة في الآونة الأخيرة التي أعطت كلها الأولوية لهدف القضاء على الفقر. وعملا بولايات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والسياسات التي حددتها المجالس التنفيذية، ينبغي أن يكفل الرؤساء التنفيذيون لجميع المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة التزام ممثلهم على الصعيد القطري التزاما تاما بأنشطة القضاء على الفقر وبزيادة اتخاذ منظومة الأمم المتحدة إجراءات مشتركة وبلاشتراك في نظام المنسقين المقيمين بما في ذلك اللجان والأفرقة العاملة المناسبة على الصعيد الميداني، مع مراعاة أوجه التكامل التي تكفلها كل منظمة وأوجه قوتها.

دال - التقييم القطري المشترك

١٠ - ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تساعد الحكومات، عند الطلب، عن طريق الجهود الجماعية المبذولة في إطار نظام المنسقين المقيمين على القيام، بقيادة الحكومة، بإعداد تقييم لحالة الفقر في البلد كأساس لوضع استراتيجية خاصة بالبلد للقضاء على الفقر، على أن يؤخذ في الحسبان العمل الذي قام به البلد ذاته فيما يتعلق بتقييم التنمية الاجتماعية وفقا لبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وإن جميع الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة مدعوة إلى تعزيز وتكييف أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل، حسب الاقتضاء، لكي تأخذ في حساباتها متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وينبغي توسيع نطاق التقييم القطري المشترك الذي اقترحه الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات بحيث يشمل منظومة الأمم المتحدة، وإدماجه في عملية صياغة مذكرة الاستراتيجية القطرية، عند الاقتضاء، بالاتفاق مع الحكومة. وينبغي لجميع الجهود المشتركة في مجال جمع المعلومات والبحث والتحليل أن تراعي الأعمال الإحصائية المتعلقة بقياس الفقر وبالمؤشرات الأخرى للفقر التي اضطلعت بها البلدان ذاتها على الصعيد الوطني.

١١ - وينبغي القيام، تحت إشراف لجنة التنسيق الإدارية، بوضع نهج مشترك على نطاق المنظومة لدعم الحكومات الوطنية في رصد وتقييم بلوغ الأهداف والمقاصد المتفق عليها في المنتديات الدولية في مجال الفقر مع مراعاة ضرورة تجنب ازدواج الجهود. ومن المفيد أن تقدم منظومة الأمم المتحدة تقارير تتناول بإسهاب القضايا التي تحتاج إلى معالجة فيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٢٩ من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التي تتناول الرصد والتقييم من جانب الحكومات.

هاء - زيادة القدرة الوطنية على وضع المؤشرات وتقييم البيانات

١٢ - ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في مجال التعاون التقني وغير ذلك من أشكال المساعدة للبلدان النامية وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً في تنفيذ توصيات المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة المعقودة في الآونة الأخيرة، حسب الاقتضاء، وخاصة إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية. وينبغي كذلك أن تنظر منظومة الأمم المتحدة في الأشكال المناسبة لتقديم المساعدة في مجال التعاون التقني وغيره من أشكال المساعدة وأن تقدم هذه المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم، تلبية لطلب الحكومات، بتقديم المساعدة في زيادة تنمية وتدعيم القدرات الوطنية على جمع المعلومات وتحليلها ووضع مؤشرات لتحليل الفقر. وينبغي الاستعانة في هذا المجال بشكل تام من قدرات منظومة الأمم المتحدة على صياغة مبادئ توجيهية لوضع التعاريف والمؤشرات والوسائل اللازمة لتقييم الأثر ولرصد برامج الفقر بما في ذلك وضع مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين وفقاً لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة المعقودة في الآونة الأخيرة بهدف مساعدة البلدان في هذه المجالات. ولجنة التنسيق الإدارية مطالبة بأن تكفل التنسيق في هذا المجال، وينبغي اتخاذ خطوات فعالة لتفادي الازدواجية.

واو - التحليلات حسب نوع الجنس

١٣ - ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدمج منظوراً يراعي الفوارق بين الجنسين في صياغة السياسات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر وتنفيذها ورصدها وتقييمها وأن تولي اهتماماً خاصاً لجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

زاي - المذكرة الاستراتيجية القطرية

١٤ - ينبغي أن يراعي التنسيق الشامل لأنشطة القضاء على الفقر التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، مذكرة الاستراتيجية القطرية عندما تعتمد الحكومات تطبيق هذه الآلية، التي تظل مبادرة طوعية من جانب البلدان المتلقية والتي ينبغي أن تصوغها البلدان المتلقية المهمة وفقاً لخططها وأولوياتها الانمائية بمساعدة منظومة الأمم المتحدة وتعاونها.

١٥ - وفي البلدان التي لا تكون فيها المذكرة الاستراتيجية القطرية متاحة أو غير معمول بها بعد، ينبغي للأمم المتحدة، بموافقة الحكومة الوطنية، العمل عن طريق آليات التنسيق القائمة، لدعم الخطط والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر.

١٦ - وتحظى أنشطة القضاء على الفقر بأولوية عليا في منظومة الأمم المتحدة. وينبغي دعمها وتنسيقها عن طريق نظام المنسقين المقيمين. ويقتضي التنسيق القطري لأنشطة القضاء على الفقر التي تضطلع بها الأمم المتحدة أن تشارك تلك المؤسسات بنشاط في نظام المنسقين المقيمين. وينبغي أن يقوم هذا النظام بدوره بالتعاون التام والتشاور الكامل مع الحكومة، آخذاً في الاعتبار أن مسؤولية التنسيق في القطر المعني تقع في خاتمة المطاف على عاتق الحكومة. وتتولى الحكومة أيضاً المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات.

١٧ - ووفقاً للخطط والأولويات الوطنية، ينبغي للوكالات والصناديق والبرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة والممثلة على الصعيد الميداني، أن تعمل بنشاط، من خلال نظام المنسقين المقيمين وبقيادة ورعاية المنسق المقيم، من أجل زيادة وتحسين التنسيق وتعزيز الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، والمتصلة بصياغة الأنشطة المتعلقة بالقضاء على الفقر وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وبغية تعزيز التنسيق وتحسين تقسيم العمل، يجب بذل جهود خاصة لضمان إبلاغ المنسقين المقيمين، في أبكر مرحلة ممكنة من مراحل الصياغة، بأنشطة البرامج المعتمزَم القيام بها في مجال القضاء على الفقر وغيرها من الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الوكالات والصناديق والبرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة.

حاء - اللجنة العاملة على الصعيد الميداني

١٨ - ينبغي أن تستعرض لجنة الصعيد الميداني جميع البرامج والمشاريع الرئيسية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، والاستراتيجيات القطاعية وعمليات التقييم في مجال القضاء على الفقر بغية تأمين تكاملها، وتقديم التوجيه وإسداء المشورة بشأن المقترحات المتعلقة بمبادرات جديدة، وتيسير تحديد البرامج والمشاريع التي يمكن النظر في إمكانية تخصيص تمويل تكميلي لها وتنسيق تنفيذها، على أساس أنه من الضروري تقديم نتائج الاستعراض الذي تجريه اللجنة إلى الحكومات الوطنية، من خلال مراكز التنسيق الوطنية للحصول على موافقتها النهائية. وينبغي أيضاً أن تعزز لجنة الصعيد الميداني الحوار بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة، بمن في ذلك أصحاب المصالح الأخرى ذات الصلة، من أجل قيام تنسيق فعال على المستوى القطري للمبادرات المتعلقة بالقضاء على الفقر.

طاء - الأفرقة المواضيعية

١٩ - ينبغي أن تشجع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على إنشاء أفرقة مواضيعية مخصصة بالمشاركة مع موظفي منظومة الأمم المتحدة والسلطات الحكومية، للقيام بمبادرات وإجراء مناقشات بشأن القضاء على الفقر وتعزيز اتخاذ تدابير ملائمة لضمان متابعة تلك الأنشطة بنشاط. ويمكن، تحت قيادة الحكومة عموماً، الاستفادة على نحو متزايد من الأفرقة المواضيعية وغيرها من المنتديات غير الرسمية على الصعيد الميداني، فيما يتصل بتعزيز الحوار بين الحكومات وجميع الشركاء ذوي الصلة بالتنمية، بما في ذلك المانحون الثنائيون والمتعددي الأطراف والمجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية.

ياء - النهج البرنامجي

٢٠ - ينبغي التوسع في استخدام اسلوب النهج البرنامجي، تحت قيادة الحكومة المتلقية، من أجل تحقيق التكامل الفعال للبرامج الوطنية للقضاء على الفقر التي تحدد وفقا لعناصر شاملة للقطاعات. وينبغي أيضا اتباع النهج البرنامجي على المستوى القطاعي، لا سيما في تلك القطاعات التي لها أكبر الأثر على السكان الذين يعيشون في فقر والذين ينبغي أن تمكنهم الحكومات من المشاركة في تصميم تلك البرامج وتنفيذها.

كاف - التعاون مع مؤسسات بريتون وودز

٢١ - ينبغي إعطاء أولوية عليا لتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة أن يحافظ هذا التعزيز على السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠، بما في ذلك الحفاظ على طابعها العالمي والطوعي القائم على المنح والحياد وتعدد الأطراف. وإذا ما رغبت الحكومة المعنية في ذلك، فإنه يمكن إيلاء النظر في تحقيق مزيد من التكامل بين الوثائق الاطارية للسياسات الاقتصادية واستراتيجيات المساعدة القطرية من ناحية والمذكرة الاستراتيجية القطرية، إن وجدت، من ناحية أخرى، ليتسنى تعزيز التنسيق في تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالقضاء على الفقر.

٢٢ - وينبغي التوصل إلى اتفاق واضح مع جميع المؤسسات ذات الصلة، للاستفادة على النحو المناسب من اجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات الأفرقة الاستشارية في تنسيق أنشطة القضاء على الفقر، إلى الحد الممكن، بغية وضع استراتيجية إنمائية متسقة. وينبغي، حسب الاقتضاء، تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي في التحضير لاجتماعات المائدة المستديرة والأفرقة الاستشارية وإجراء مناقشات حولها ومتابعتها.

لام - جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات

٢٣ - في السياق العام للقضاء على الفقر، يحيط المجلس علما بالعمل الذي تقوم به لجنة التنسيق الادارية في تعزيز تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية الرئيسية بأسلوب متكامل ومواضيعي. ويدعم المجلس النهج المعتمد لتنسيق الجهود المبذولة في إنشاء أفرقة عمل مخصصة مشتركة بين الوكالات من أجل متابعة المؤتمرات والتي ينبغي أن تراعي الولايات المنبثقة عن العمليات الحكومية الدولية. وينبغي أن تقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق لجنة التنسيق الادارية، تقارير عن نتائج عمل فرق العمل المخصصة واللجان المشتركة بين الوكالات، بما فيها اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة ولجنة المرأة المشتركة بين الوكالات، وذلك خلال النظر، في الجزء المتعلق بالتنسيق، في موضوع القضاء على الفقر والمواضيع الأخرى المقبلة، وأن تقدم هذه التقارير أيضا إلى اللجان الفنية التابعة للمجلس في

إطار ولاية كل منها. وينبغي أيضا أن تعزز تلك الجهود المشتركة بين الوكالات تقديم منظومة الأمم المتحدة للدعم المتسق بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد القطري وإصدار مبادئ توجيهية واضحة يجري تنفيذها عن طريق نظام المنسقين المقيمين، والأطراف الأخرى المهتمة بتنفيذ برامج ومناهج العمل. وينبغي أن تحافظ جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات على السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة على النحو المبين في الفقرة ٢١ أعلاه.

٢٤ - وينبغي إقامة صلات وثيقة وعضوية بين فرق العمل المشتركة بين الوكالات وبقية جهاز لجنة التنسيق الإدارية وكذلك بين الإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة المسؤولة عن تصميم السياسات وبين الصناديق والبرامج. وينبغي تجنب الازدواجية في العمل الذي تقوم به فرق العمل المشتركة بين الوكالات، لا سيما فيما يتعلق بوضع المؤشرات وذلك عن طريق ضمان اتباع نهج متسق برعاية لجنة التنسيق الإدارية. وينبغي أيضا الأخذ بعين الاعتبار الأعمال الأخرى الجارية، لا سيما العمل الذي يتم الاضطلاع به في البلدان النامية، وينبغي لجميع فرق العمل أن تأخذ في أعمالها بمنظور يراعي الفوارق بين الجنسين.

٢٥ - وينبغي أن تركز فرقة العمل المعنية بالبيئة المواتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على جميع الجوانب الواردة في الفصل ذي الصلة من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك البيئتين الوطنية والدولية، وكذلك نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة المعقودة مؤخرا. وينبغي أن يسهم العمل الذي تضطلع به فرقة العمل المعنية بالعمالة وسبل المعيشة المستدامة، مع منظمة العمل الدولية، بوصفها وكالتها الرائدة، في القضاء على الفقرة في جملة أمور وذلك عن طريق تعزيز وضع برامج أكثر تنسيقا وفعالية لايجاد عمالة منتجة. وينبغي أن يعكس هذا العمل أيضا مساهمات جميع الوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: الأمم المتحدة، واليونيسيف، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، واليونسكو، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق النقد الدولي، واليونيدو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وصندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة. ويرحب المجلس بأن يجري على نطاق أوسع توزيع تقرير لجنة التنسيق الإدارية الذي ينبغي أن يناقشه المجلس الاقتصادي والاجتماعي وينظر فيه.

٢٦ - وتعد المبادرة الخاصة بأفريقيا داخل منظومة الأمم المتحدة مكملة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، وهي مصممة أيضا على نحو ييسر تنفيذها وتنفيذ النتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بأفريقيا. ويمكن أن تصبح هذه المبادرة الخاصة أيضا حافزا على تنفيذ جميع عناصر برنامج الأمم المتحدة الجديد، بما في ذلك تعبئة الموارد الملائمة وينبغي النظر فيها في سياق استعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد.

ثانيا- ادماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين
كعنصر رئيسي في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة
بالقضاء على الفقر

٢٧ - تزايد في السنوات الأخيرة، عدد النساء اللائي يعشن في فقر بما لا يتناسب مع عدد الرجال، وبخاصة في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، تعاني المرأة من الفقر بصور شتى مختلفة، وتواجه في سعيها للتغلب على الفقر عقبات خاصة، من بينها التمييز. كما أن العجز عن إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين إدماجا تاما في تصميم وتنفيذ برامج للقضاء على الفقر من شأنه أن يحول دون تحقيق تلك البرامج غاياتها.

٢٨ - وينبغي اتخاذ خطوات عملية لادماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين، أولا، في المتابعة المنسقة لمؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي تنظمها، وثانيا، في جميع الأنشطة والوثائق المتعلقة بالقضاء على الفقر، وبخاصة فيما يتصل بالسنة الدولية للقضاء على الفقر، وبعقد الأمم المتحدة الأول المقبل للقضاء على الفقر. وينبغي أن يشمل ذلك، وفقا للنتائج النهائية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخيرة، ما يلي:

(أ) بذل جهد واع متسق من جانب منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز لتعزيز وضع سياسة نشطة وواضحة لادماج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والاقتصادية الجزئية وجميع البرامج الرامية إلى القضاء على الفقر؛

(ب) تبادل المعلومات والخبرات بصورة منتظمة والتعاون فيما بين منظمات الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على الفقر، وكذلك بين تلك المنظمات وغيرها من المنظمات المعنية بالمرأة على نحو أكثر تحديدا؛

(ج) استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في البحث والتحليل والرصد؛

(د) استعراض المؤشرات الاحصائية القائمة من منظور يراعي الفوارق بين الجنسين، ووضع مؤشرات متسقة وموحدة قادرة على قياس مدى وجود البعد المتعلق بنوع الجنس في الأنشطة، ومراعاة ما تقوم به مختلف البلدان، لا سيما البلدان النامية، من أنشطة في مجال العمل الاحصائي لقياس الفقر والمؤشرات الأخرى المتعلقة بالفقر؛

(هـ) إجراء تحليلات لأثر نوع الجنس على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج؛

(و) دمج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين في رصد وتقييم النتائج، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية؛

(ز) نشر معلومات عن إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين بصورة منتظمة وبشكل موحد؛

(ح) ينبغي تحقيقا لهذه الغاية، زيادة التركيز على ضرورة توفير التدريب المناسب فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بنوع الجنس، لموظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك على الصعيد الميداني.

٢٩ - وينبغي بذل الجهود لزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المتصلة بتصميم وتخطيط سياسات وبرامج الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على الفقر وتنفيذها ورصدها. وينبغي، على نحو أكثر تحديدا، إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين بالكامل، وضمان مشاركة المرأة في أنشطة الأمم المتحدة فيما يتصل بالقضاء على الفقر وذلك في سياق المتابعة المنسقة للمؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة، وفي جميع الأنشطة المتصلة بالقضاء على الفقر، بما في ذلك السنة الدولية للقضاء على الفقر وعقد الأمم المتحدة الأول المقبل للقضاء على الفقر. ومن الضروري أيضا أن تدمج كعنصر رئيسي في الأنشطة التنفيذية الرامية للقضاء على الفقر وفي المجالات المتعلقة بالتوظيف وصنع القرار في المنظومة، طريقة موحدة تشمل إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين والبرامج المحددة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة على السواء.

٣٠ - وينبغي تحقيق تعاون وثيق بين مراكز التنسيق في جميع وحدات الأمانة العامة المعنية بالفقر والمرأة/الوحدات المعنية بنوع الجنس للحد من الازدواجية والتداخل في إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين كعنصر رئيسي وكذلك لوضع نهج متماسك يتفق مع ولاية كل منها. ويلزم زيادة التماسك في الجهود المشتركة لجمع المعلومات والبحث والتحليل والأنشطة التنفيذية.

٣١ - وينبغي للمجلس أن يكفل أن ينطوي ما سيقوم به مستقبلا من رصد لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر على منظور يراعي الفوارق بين الجنسين. وينبغي ربط الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، بالاقتران مع تعليقات لجنة مركز المرأة ولجنة البرنامج والتنسيق وغيرها من الهيئات المعنية، بتلك الجهود المبذولة من أجل إدماج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في السياسات والبرامج المضطلع بها في مجال القضاء على الفقر وأن تتخذ كإطار عام لتنسيق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى القضاء على الفقر بين النساء.

٣٢ - ويرحب المجلس باللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والتابعة للجنة التنسيق الإدارية المنشأة مؤخرا، والتي ستصدي للمسائل المتعلقة بنوع الجنس ذات الطابع الشامل. وينبغي للمؤسسات

التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إنشاء آليات فعالة لتمكين اللجنة المشتركة بين الوكالات من الوفاء بمهمتها في إسداء المشورة إلى لجنة التنسيق الإدارية بشأن كيفية ضمان التنسيق والتعاون الفعالين لمنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ منهاج عمل بيجين، فضلا عن إدراج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين كعنصر رئيسي في الأنشطة. وينبغي إحاطة المجلس بانتظام بأعمال هذه اللجنة.

٣٣ - ويجب توعية المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة واللجان العاملة على الصعيد الميداني والأفرقة العاملة المواضيعية، حيثما وجدوا، توعية كاملة، بما في ذلك عن طريق تقديم التدريب المناسب بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس، بالحاجة إلى إدماج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين في تصميم وتنفيذ الأنشطة التي تهدف إلى مساعدة الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة الفقر.

ثالثا - نهج منسق ومتكامل للنظر في مسألة القضاء على الفقر على المستوى الحكومي الدولي

٣٤ - نظرا لما يتسم به هدف القضاء على الفقر من طابع معقد ومتعدد الأبعاد، فإنه يتطلب النظر فيه في كثير من المندييات داخل منظومة الأمم المتحدة. ويجب كفاءة تنسيق النظر على المستوى الحكومي الدولي بغية تحقيق نتائج متسقة وتغطية مختلف أبعاد وجوانب الفقر بطريقة متكاملة. أما الحوار الأكثر تنظيما وتوجها نحو العمل على المستوى الحكومي الدولي بشأن القضاء على الفقر الذي يجري داخل المجلس وأجهزته الفرعية، مع مراعاة المندييات الأخرى ولا سيما أجهزة تقرير السياسة التابعة للوكالات المتخصصة، فينبغي له أن يسهم في التكفل بوضع طائفة أكثر اتساقا من المبادئ التوجيهية لمنظومة الأمم المتحدة وتقديم المجلس لدعم أكثر تركيزا إلى الجمعية العامة.

٣٥ - ويجب أن تحدد بجلاء، في إطار أحكام الميثاق ذات الصلة، الأدوار المحددة للجمعية العامة والمجلس واللجان الفنية في سياق القضاء على الفقر، وذلك بغية تجنب ازدواجية المناقشات. وينبغي للجمعية العامة أن تضع إطارا عريضا يتعلق بالسياسة. وينبغي للمجلس أن يقدم التوجيه والتنسيق الشاملين إلى منظومة الأمم المتحدة وأن يركز الاهتمام على المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة والتي تتطلب استجابة منسقة وذات أولوية من منظومة الأمم المتحدة ككل، وأن يدمج أعمال لجانه الفنية وأن يقدم الدعم إلى الجمعية العامة في دورها المتعلق بتوجيه السياسة. وقد عهد إلى اللجان الفنية، ضمن جملة أمور، بمسؤوليات محددة من أجل متابعة واستعراض تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة مؤخرا والتي تدخل ضمن مجال اختصاصها.

ألف - تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توفير نهج متكامل من أجل القضاء على الفقر

٣٦ - إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الآلية الحكومية الدولية المحورية لتنسيق الأنشطة المتكاملة والشاملة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر. وسيركز على توفير مبادئ توجيهية شاملة وتنسيق أعمال الأجهزة الأخرى لضمان اتباع نهج متعدد الأبعاد ومتكامل ويراعي الفوارق بين الجنسين إزاء القضاء على الفقر وفقاً، في جملة أمور، لأحكام برامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠. وسيعطي المجلس الأولوية الواجبة للقضاء على الفقر لدى نظره في العناصر الشاملة والمشاركة بين المؤتمرات الدولية الرئيسية، ولدى استعراضه الشامل لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر تابع للأمم المتحدة.

٣٧ - وسيضطلع المجلس باستعراض شامل لموضوع القضاء على الفقر في دورته الموضوعية المعقودة في عام ١٩٩٩، كمساهمة في استعراض نتيجة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وينبغي للجان الفنية المعنية، وفقاً لبرامج عملها بالصيغة التي وافق عليها المجلس، أن تضطلع في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ بإعداد مدخلات تقنية ومركزة من أجل استعراض المجلس الشامل لموضوع القضاء على الفقر.

٣٨ - وتقرير لجنة التنسيق الإدارية ونتائج أعمال فرق العمل المشتركة بين الوكالات والمخصصة واللجان الدائمة المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية لمتابعة المؤتمرات من حيث صلتها بالقضاء على الفقر ينبغي استعراضها خلال الجزء المتعلق بالتنسيق عند نظر المجلس في موضوع القضاء على الفقر. وينبغي النظر في الجوانب الأخرى من تقرير لجنة التنسيق الإدارية خلال الجزء العام في إطار بنود جدول الأعمال المناسبة.

باء - اللجان الفنية

٣٩ - وفقاً للاستنتاجات المتفق عليها والمعتمدة في دورة المجلس الموضوعية المعقودة في عام ١٩٩٥، سيكفل المجلس باستمرار تنسيق البنود المتعلقة بالبرامج المتعددة السنوات للجان الفنية المتصلة بالقضاء على الفقر وتحقيق تقسيم عمل أفضل فيما بينها استناداً إلى ولاية كل منها.

٤٠ - ولجنة التنمية الاجتماعية، بوصفها لجنة فنية ذات مسؤولية أساسية عن متابعة واستعراض تنفيذ برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ينبغي لها، دعماً لمهمة المجلس، أن توفر نهجاً متكاملًا يتبع إزاء الاستراتيجيات الوطنية والدولية للقضاء على الفقر والمجالات الأخرى التي تشملها ولايتها. وينبغي متابعة الجهود الجارية المبذولة لتعزيز دور لجنة التنمية الاجتماعية وتحسين سير أعمالها في سياق متابعة مؤتمر القمة وتعميقه، استناداً إلى جملة أمور منها التوصيات المقدمة والمقررات المتخذة في الدورة الاستثنائية للجنة المعقودة في عام ١٩٩٦. وينبغي كفالة تقديم دعم الأمانة العامة الكافي إلى اللجنة. وينبغي

تحديد مديري المهام لمسائل محددة بغية إشراك الوكالات المتخصصة المعنية وغيرها من أقسام منظومة الأمم المتحدة على نحو أوثق في دعم أعمال اللجنة.

٤١ - وللجان الفنية المعنية الأخرى مساهمات قيمة في التصدي للقضاء على الفقر من منظورها الخاص ضمن إطار ولايتها مع تجنب الازدواجية والتداخل غير اللازمين، وينبغي لها أن تركز على الصلات القائمة بين مجال اختصاصها والقضاء على الفقر. وينبغي القيام بذلك على النحو المبين أدناه.

٤٢ - ينبغي لـ لجنة التنمية المستدامة أن تركز أعمالها المتصلة بالفقر وفقا لما ورد في الفقرة ٦ من مقررها ٢/٤ بشأن مكافحة الفقر. وينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تعتمد على مدخلات من لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة ولجنة السكان والتنمية، حسب الاقتضاء، بغية تعزيز تنفيذ تلك التوصيات الواردة في الفصل ٣ (مكافحة الفقر) من جدول أعمال القرن ٢١ والتي تقابل المجالات الأساسية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، على التوالي.

٤٣ - و لجنة مركز المرأة لها دور خاص في القيام على الصعيد الحكومي الدولي بدراسة القضاء على الفقر. وفي الوقت الذي تقدم فيه لجنة مركز المرأة المساعدة إلى المجلس في استعراض وتقييم التقدم المحرز في إدراج المنظور الذي يراعي الفوارق بين الجنسين وتعزيزه في سياسات وبرامج اللجان الفنية الأخرى وعلى نطاق المنظومة، ينبغي لها أن تواصل في مناقشاتها المتعلقة بالفقر التركيز على المرأة التي تعيش في فقر. وينبغي للجنة مركز المرأة أن تقوم بدور حفاض في استعراض وتعزيز متابعة التوصيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق القضاء على الفقر الصادرة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وغيرها من المؤتمرات. وينبغي للجنة التنمية الاجتماعية أن تستفيد من أعمال لجنة مركز المرأة لدى تقييم التدابير التي اعتمدها مؤتمر القمة والمتصلة بمختلف جوانب المساواة بين الجنسين.

٤٤ - وينبغي للجنة مركز المرأة أن تحدد، بالتشاور مع اللجان الفنية الأخرى، أفضل طريقة للتعاون في استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين في مجالات كل منها عموما وفي إطار موضوع الفقر بصفة خاصة. وينبغي للجان الفنية المعنية أن تنظر في أن تدرج في جداول أعمالها استعراض آثار السياسات التي تقع ضمن اختصاصها على نوع الجنس.

٤٥ - و لجنة حقوق الإنسان ينبغي لها أن تركز، في سياق أعمالها المتعلقة بالفقر، على العلاقة بين جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والفقر ولا سيما الفقر المدقع. وفي هذا السياق، ينبغي لها أن تستفيد إلى أقصى حد من الأعمال ذات الصلة التي تضطلع بها اللجان الأخرى والمجلس. ويمكن للجنة

حقوق الانسان أن تنظر في توفير مدخل للجنة مركز المرأة بشأن ضمان مساواة المرأة في التمتع بحقوق الانسان الخاصة بها، ولا سيما تلك المتصلة بالموارد الاقتصادية.

٤٦ - و لجنة السكان والتنمية ينبغي لها أن تتناول المسائل المتصلة بالفقر والسكان في سياق النتائج التي أسفر عنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٤٧ - و لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ينبغي لها أن تواصل مراعاة العلاقة بين العلم والتكنولوجيا والقضاء على الفقر ومساهمة أوجه تقدم العلم والتكنولوجيا في القضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، رهنا بأي تغييرات قد يتطلبها الأمر، آخذة في الحسبان استعراض دور وأساليب عمل اللجنة وعلاقتها بالهيئات الأخرى في سياق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠.

٤٨ - و لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ينبغي لهما أن تقدمتا مدخلات مناسبة لتنظر لجنة التنمية الاجتماعية في موضوع الفقر والمسائل المتصلة به، ولا سيما في مناقشتها لموضوع الإدماج الاجتماعي والمشاركة لجميع الناس المقرر إجراؤها في عام ١٩٩٨ وللجان الفنية المعنية الأخرى حسبما يكون ذلك مناسباً.

٤٩ - وينبغي للآليات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية لمتابعة المؤتمرات أن تدعم ما تقوم به اللجان الفنية من أعمال متعلقة بالفقر والمسائل ذات الصلة ضمن إطار ولاياتها وأولوياتها، وينبغي للمجالس التنفيذية للصناديق والبرامج أن تشترك على نحو أوثق في أعمالها. وينبغي لأعمال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة المنشأة حديثاً أن تكمل وتعزز أعمال لجنة مركز المرأة.

٥٠ - وينبغي للهيئات واللجان الأخرى وهيئات الخبراء التابعة للمجلس أن تسهم أيضاً، حيثما يكون ذلك مناسباً، في أعمال اللجان الفنية ذات المسؤولية عن جوانب محددة تتعلق بالقضاء على الفقر.

جيم - نظر اللجان الفنية أو المجلس في مواضيع مشتركة

٥١ - ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يناقش المسائل المتصلة بتهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة، بما في ذلك تعبئة الموارد. وينبغي للجان الفنية أن تركز لدى نظرها في تلك المسائل، من حيث اتصالها بالقضاء على الفقر، على الجوانب التي تقع ضمن مجالات اختصاص كل منها. وسيسهم المجلس في الأعمال التحضيرية لاستعراض الجمعية العامة لموضوع القضاء على الفقر بتقديم مدخلات من جميع اللجان الفنية كل في مجال اختصاصها كجزء من النظر في موضوع البيئة المواتية.

١ - الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للقضاء على الفقر

٥٢ - إن وضع استراتيجيات متكاملة للقضاء على الفقر يدخل أساساً ضمن مسؤوليات واختصاص الدول الأعضاء. وينبغي للجنة التنمية الاجتماعية أن تعزز تبادل الخبرات الوطنية في صياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطة وبرامج وأولويات القضاء على الفقر وأن تراعيها لدى صياغة وجهات نظرها. وينبغي للجنة التنمية الاجتماعية أن تقدم وجهات نظرها بشأن هذه المسألة عند تقديم تقاريرها إلى المجلس بشأن استعراضها لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢ - الخدمات الاجتماعية الأساسية كأداة حاسمة للقضاء على الفقر

٥٣ - ستدرس لجنة التنمية الاجتماعية موضوع "تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع" في عام ١٩٩٩ في سياق برنامج عملها المتعدد السنوات. ينبغي لهذه الدراسة أن تمثل أيضاً مدخلاً في الاستعراض الشامل الذي ستجريه في عام ١٩٩٩ للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ولن يتعين على لجنة السكان والتنمية أن تجري مناقشة مستقلة للتعليم، بل ينبغي لها أن تواصل دراسة برامج التعليم والتوعية الموجهة نحو تحقيق الأهداف السكانية.

٥٤ - وينبغي أن تسهم اللجان الفنية الأخرى، حسب الاقتضاء، في دراسة هذا الموضوع الذي حددته لجنة التنمية الاجتماعية، عن طريق تقديم مدخلات محددة. فعلى سبيل المثال، يمكن للجنة التنمية الاجتماعية أن تستند إلى أعمال لجنة حقوق الإنسان فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبالمثل، يمكنها أن تعتمد على أعمال لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بالصحة البيئية ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية. كما يمكن للجنة التنمية الاجتماعية أن تستعين بأعمال لجنة السكان والتنمية فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية الصحة الإيجابية، وأن تستعين بأعمال لجنة مركز المرأة فيما يتعلق بموضوع التعليم.

٥٥ - وينبغي أن تقوم لجنة التنمية الاجتماعية، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة، بمساعدة المجلس على استعراض ما أنجز من الغايات والأهداف التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، في مجالي صحة الطفل والأم والتعليم الأساسي وغيرهما من مجالات الخدمات الاجتماعية الأساسية، في الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر، وذلك بالاستعانة بالأعمال التي تضطلع بها الهيئات الأخرى المسؤولة عن تعزيز واستعراض تنفيذ هذه الأهداف لأغراض متابعة المؤتمرات الأخرى. أما تعزيز واستعراض تنفيذ الأهداف في مجال المأوى والهياكل الأساسية الحضرية فيمكن أن يتركز للجنة المستوطنات البشرية، وترك الأهداف في مجال المياه والمرافق الصحية للجنة التنمية المستدامة.

٣ - العمالة المنتجة

٥٦ - ستقوم لجنة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٧ بدراسة العمالة المنتجة وسبل العيش المستدامة. وينبغي أن تقوم اللجنة لدى معالجتها للموضوع الفرعي المعنون "تحسين إمكانية الوصول إلى الموارد والهيكل الأساسية الانتاجية"، بالتركيز على التدابير التي تزيد من إمكانية وصول من يعيشون في فقر إلى تلك الموارد والهيكل الأساسية. وينبغي للجنة التنمية الاجتماعية أن تعتمد على العمل التي ستضطلع به لجنة مركز المرأة في عام ١٩٩٧ بشأن "المرأة والاقتصاد" ولجنة التنمية المستدامة بشأن الجوانب البيئية للعمالة. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار تماما في التحضير للمناقشات التي ستجرى في لجنة التنمية الاجتماعية، أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعمالة وسبل العيش المستدامة والتابعة للجنة التنسيق الإدارية.

٤ - سرعة تأثر الناس الذين يعيشون في فقر وإدماجهم اجتماعيا ومشاركتهم

٥٧ - يقع على لجنة التنمية الاجتماعية دور هام فيما يتعلق بمسألة التدابير المتخذة بشأن الفئات السريعة التأثر والحماية الاجتماعية، فضلا عن المشاركة. ومن المقرر أن تضطلع اللجنة في عام ١٩٩٨ باستعراض عام لموضوع تعزيز الإدماج الاجتماعي والمشاركة لجميع الناس. وينبغي للجنة التنمية الاجتماعية، لدى قيامها بالإعداد لهذا الموضوع ومعالجته، أن تأخذ في الاعتبار الأجزاء ذات الصلة من نتائج المؤتمرات الرئيسية الأخرى وأعمال المتابعة التي تضطلع بها اللجان ذات الصلة، فضلا عن الهيئات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات. وينبغي لجميع اللجان الفنية ذات الصلة، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان، ولجنة مركز المرأة، ولجنة المستوطنات البشرية، أن تسهم بمدخلات في هذه الدراسة.

٥ - الإحصاءات

٥٨ - يشجع المجلس اللجنة الإحصائية على مواصلة عملها المتعلق بالآثار الإحصائية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى التي عقدت مؤخرا. وينبغي إقامة صلات وثيقة بين ما تضطلع به اللجنة الإحصائية من أعمال والأعمال الجارية لوضع مؤشرات للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك أعمال لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية. واللجنة الإحصائية مدعوة إلى تقاسم النتائج التي خلص إليها فريق الخبراء المعني بالإحصاءات المتعلقة بالفقر وتقرير الحلقة الدراسية التي ستعقد بشأن الإحصاءات المتعلقة بالفقر بوصفها مدخلات للجنة التنمية الاجتماعية والمجلس من أجل استعراض التوصيات الواردة في الفصل الثاني (القضاء على الفقر) من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. كما ينبغي أن تقدم اللجنة الإحصائية مدخلا في الاستعراض الذي ستجريه لجنة مركز المرأة لتنفيذ التوصيات المتعلقة بقياس الفقر الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. كما ينبغي أن توفر اللجنة الإحصائية مدخلات للجان الفنية الأخرى ذات الصلة بشأن التوصيات المتعلقة بقياس الفقر الصادرة عن مختلف

المؤتمرات ومؤتمرات القمة التابعة للأمم المتحدة. وينبغي للجنة التنسيق الإدارية أن تدعم هذا العمل دعماً كاملاً. وينبغي تجنب الازدواجية في عمل اللجان المتصل بمسألة قياس الفقر. وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الأعمال التي تضطلع بها البلدان المختلفة، ولا سيما البلدان النامية، وعند الاضطلاع بالأعمال المتصلة باستحداث مؤشرات للتنمية الاجتماعية. كما ينبغي تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على توفير دعم للسياسات ودعم تقني وإسداء المشورة، عند الطلب، لتحسين القدرات الوطنية في هذا الصدد.

— — — — —